لا ضمانة عدلية للمغربي في بلاده

في كل يوم نرى من الحوادث ما يزيدنا يقينا بضرورة إجراء إصلاح سريع شامل للعدلية المغربية بقسميها الشرعي والمخزني حيث ترينا الحوادث بأجلى صورة أن ليس للمغربي ابن البلاد ضمانة قانونية في وطنه، فهو في المحاكم الشرعية مغصوب في ماله مسوف في دعوته، وفي المحاكم المخزنية لا يستطيع دفاعا ، وحريته في يد الباشا أو القائد يتلاعب بها كيف شاء، فالسجن أقل ما يلاقيه دون أن تتخذ أية مسطرة شرعية، ومنزله مهتوك يهاجمه أجهل أعوان السلطة دون حجة قانونية ودون مسوغ يقتضيه الأمن العام.

فالعدالة أقدس ما يجب أن تهتم به الحكومات، فإذا عدمت العدالة اختلط كل شيء وتدحرجت شؤون الأمة في هاوية سحيقة؛ والعدالة بالمغرب لم يهتم بها إلا اهتماما سطحيا لا يغني عن الإصلاح المنشود في شيء من الأشياء، فأصرح عبارة توصف بها العدلية المغربية أن لا عدل بها.

فالمغربي ابن البلاد الشرعي هو دون غيره من سكان المغرب ليس له أية ضمانة تحفظ له حريته، ذلك لأن مرجعه لمحاكم تسودها الفوضى ولأنه بين يدى قضاة (سواء القاضي الشرعي أو الباشا أو القائد) يقولون الحكم لا للحكم ولكن لشيء آخر لك أن تسأل عنه مغربي ليجيبك فورا ودون تردد: إنه المال. فمن أراد تجارة مضمونة الربح ومن أراد الغنى الواسع فليحترف مهنة اجراء العدل بين المغاربة.

أتدوم هذه الحالة سنوات أخرى لا يعلم عدها إلا الله ؟ لقد طفح الكيل وأصبحت تصرفات العدالة بيع النوادي. وبذلك تضيع أية قدسية يجب أن تصف بها العدالة.

إن البلاد المغربية طالبت وتطالب دائما بأن يدرس إصلاح العدلية على بساط جديدة لا يراعي مصلحة إلا مصلحة تكوين عدل بين المغاربة ، فالمحاولات التي بذلت في هذا

السبيل لم تكن ذات قيمة كبرى، ولقد حان الوقت لكى تدرس مشكلة العدلية المغربية درسا جديدا يقوم به ذوو الخبرة والاقتدار من الذين أتيح لهم أن يلموا بالشؤون القضائية لدى الأمم الإسلامية ولدى الأمم المعاصرة التي بلغت فيها العدالة أسمى الرتب. فمتى نرى مجهودا يقوم به هؤلاء لنتفاءل ونستبشر، ونؤمل أن تصبح للمغربي ضمانة عدلية محترمة؟